يقتضي انتفاء الملزوم واما ما استثني فيه عين التالي او نقيض المقدم فلا
ولا انتفاء شيا لان انتفاء الملزوم لا يستلزم صدق لازمه ولا انتفاءه وكذا
صدق اللازم لا يقتضي صدق الملزوم ولا كذبه لجواز ان يكون اللازم
اعم من الملزوم وكذا المنفصلة الغير الحقيقية ينتج منه امران اما المنفصلة
التي هي مانعة الجمع فاستثنا عين كل من الجزئين يستلزم نقيض الاخر لامتناع
الجمع بين الجزئين واما استثنا النقيض فلا يستلزم عين الاخر ولا نقيضه لجواز
ارتفاع الجزئين واما المنفصلة التي هي مانعة الخلو فاستثنا نقيض كل من الجزئين
يستلزم عين الاخر لامتناع الخلو عنهما ولا استثنا عين الجزء لا يستلزم عين الاخر
ولا رفعه لجواز الجمع بين الجزئين واما المنفصلة الحقيقية فاستثنا كل جزء يستلزم
نقيض الاخر وبالعكس لامتناع الجمع بين الجزئين وامتناع الخلو عنهما قوله
والاخير اي الاستقراء او التمثيل بعد القياس لان الاستقراء هو حكم على كلي بما ثبت
في جزئياته فان كانت الجزئيات محصورة سمي تاما وقياسا مقسما كقولنا
المطلوب اما ان يكون معلوما من كل الوجوه او مجهولا من كل الوجوه او معلوما
من بعض الوجوه ومجهولا من بعض وكل ما هو معلوم من كل الوجوه امتنع
طلبه وكل ما هو مجهول من كل الوجوه امتنع طلبه وكل ما هو معلوم من
بعض الوجوه ومجهول من بعض الوجوه امتنع طلبه ينتج المطلوب امتنع طلبه
وهذا يفيد اليقين فان لم تكن الجزئيات محصورة لم يفد الا الظن وذلك
لاحتمال ان تكون الجزئيات التي لم يستقرا حالها بخلاف حال الجزئيات التي استقريت
فلم يفد اليقين بالنسبة الى الحكم الكلي بل افاد الظن مثاله الحكم بان كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الناس والبهائم والسباع كذلك
فالحكم بان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ غير يقيني لاحتمال ان
يكون حال الحيوان الذي لم يستقرا على خلاف ذلك كالتمساح فانه يقال انه يحرك
فكه الاعلى عند المضغ والتمثيل هو الحاق جزئي بجزئي اخر في حكم لجامع
لاشتراكهما في معنى جامع بينهما ويسميه الفقهاء قياسا والمشترك جامعا والمكون
والجزئين الاول اصلا والجزئي الثاني فرعا وهو لا يفيد الا الظن لاحتمال ان
الوصف الذي جعل علة فان ثبوت الحكم في احد الصورتين لابد له
على ان الوصف المشترك بينهما هو علة الثبوت ولو سلم عليه الوصف المشترك
فمن الجائز ان يكون خصوصية الاصل شرطا لعليته او خصوصية الفرع مانعة
فان ثبت ان الوصف علة مطلقا من غير ان تكون خصوصية الاصل شرطا
لعليته او خصوصية الفرع مانعة منها لم يكن علة للحكم حيث عاد هذا ويكون ذكر الص
القسم الى القياس في الاستدلال بالكلي على جزئياته

ككون

ككون الحكم فيهما ثابتا لغوا لا تاثير له اصلا واعلم ان تفاصيل
هذه الطرق واستقصاء البحث فيهما مذكور في علم الكلام في المنطق
فلا وجه لايراد ما هو زايد على ما ذكرناها هنا قال والتعقل
والتجرد متلازمان لاستلزام انقسام المحل انقسام الحال فان تشابهت عرض
الوضع للمجرد ولا تركب مما لا يتناهى ولاستلزام المجرد صحة المعقولية المستلزمة
لامكان المصاحبة اقول لما فرغ من مباحث النظر اورد مسلكين في التعقل
احدهما ان التعقل يستلزم التجرد والاخرى ان التجرد يستلزم التعقل
واليه اشار بقوله واليه اشار بقوله والتعقل والتجرد متلازمان على معنى
ان كل متعقل مجرد وكل مجرد عاقل والتعقل عبارة عن ادراك الشي
من حيث هو هو من غير ان تقارن المادة اي ادراك الطبيعة المجردة عن
الغواشي الغريبة والاعراض المادية والتجرد عبارة عن كون الشي بحيث لا يكون
مادة ولا مقارنة للمادة مقارنة الصورة والاعراض فيكون قايما بذاته
اذا عرفت هذا فنقول في بيان المسئلة الاولى وهي استلزام التعقل التجرد
اي ان كل متعقل مجرد اذ يحصل فيه الصورة المعقولة وكل ما يحصل فيه الصورة
المعقولة مجرد اما الصغرى فلما عرفت ان التعقل انما يكون بارتسام
الصورة الكلية المعقولة وكل ما هو محل للصورة المعقولة فهو مجرد
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان محل الصورة المعقولة لو لم يكن
مجردا لكان منقسما لما عرفت ان المادة وما يقارنها من الماديات منقسمة
فالصورة المعقولة الحالة فيه منقسمة لان صورة المعقول حلت في المحل
من حيث ذاته لا من حيث لحوق طبيعة اخرى وانقسام المحل يستلزم انقسام
الحال فيه اذا كان حلوله من حيث ذاته لا من حيث لحوق طبيعة اخرا في
الصورة المعقولة على ذلك التقدير تكون منقسمة وانقسامها اما الى اجزاء متشابهة
في الحقيقة وحينئذ يلزم ان تكون الاجزاء متشابهة في الحقيقة للمجموع فتكون
الصورة المعقولة التي فرضناها مجردة عن اللواحق المادية من المقدار
والوضع قد عرض لها الوضع والمقدار فان انقسام الشي الى الاجزاء المتشابهة
يقتضي ان يكون الشي ذا وضع وذا مقدار والى هذا اشار بقوله
فان تشابهت عرض الوضع واما ان ينقسم الى اجزاء مخالفة فيلزم تركب الحال
اي الصورة المعقولة من اجزاء غير متناهية بالفعل لان المحل جسم قابل
القسمة الى غير النهاية والحال ايضا يقبلها الى غير النهاية والفرض ان الاجزاء
مخالفة في الحقيقة فلا بد وان تكون حاصلة بالفعل في المركب وتركب
الشي من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل محال والى هذه القسمة اشار بقوله

قل

بهمه